



التركيبة السكانية للمجتمع التونسي خلال القرن 17 م

Demographics of the Tunisian society during the 17th century

بوتوقوماس حفيظة (*)

جامعة آكلي محند أولحاج ، البويرة ، الجزائر

boutougoumashafidha@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/06/29

تاريخ القبول: 2025/05/15

تاريخ الإيداع: 2024/04/12

الملخص:

تعتبر الحروب عنصرا أساسيا في الاختلاط والامتزاج، وتساهم في تعاقب الحكومات، وهي الأصل الأولي في تكوين الشعوب الضخمة والمدن الراقصة التي لا تنقرض مشاهدها في العالم، ومن أهمها نجد: دول شمال

(*) المؤلف المرسل: بوتوقوماس حفيظة: boutougoumashafidha@gmail.com



إفريقيا بما تتمتع به من موقع استراتيجي مهم، يجعلها محط أنظار أمم عديدة، تسعى إلى الاتساع على حساب المدن الإفريقية وعلى رأسها تونس التي خضعت عبر التاريخ لحضارات دول كبرى قدمت إليها من الشرق ومن الغرب، ومن هذه الأمم نجد: الفينيقيون والرومان والوندال والبيزنطيون، فالعرب والاسبان والترك ثم الإفرنج . وكانت هذه الأمم الفاتحة تتوافد عليها تبعاً، حاملة ثمرات كدها ونتائج سعيها، وأصول نظاماتها، وصور تشكيلاتها وطرائق معاشها، وأنواع فنونها وصنوف لغاتها، وكل هذا الامتزاج ساهم في إحداث تطور وازدهار داخل القطر التونسي..

الكلمات الدالة:

المجتمع التونسي؛ الفئات السكانية؛ النمو الديمغرافي؛ القرن 17م

Abstract:

Wars are regarded as a basic component of blending and mixing, contributing to the succession of governments, and they are the primary origin in shaping nations and established cities whose landscapes endure across the world. Among the most important of these are the countries of North Africa, which have a significant strategic location, making them the focus of many nations seeking to expand at the expense of African cities, with Tunisia at the forefront, which has historically been subjected to the civilizations of major states that came to it from the east and the west. Among these nations are the Phoenicians, Romans, Vandals, Byzantines, Arabs, Spaniards, Turks and then the Franks. Each of these conquering nations brought their own systems, cultures, arts, lifestyles, and languages, which contributed to the development and prosperity of Tunisia.

Key Words:

Tunisian society; population groups; demographic growth; 17th century.

مقدمة

أعتقد أن الامتزاج الحقيقي الذي عرفه المجتمع التونسي، والذي أدخل عليه بعض الملامح الأوروبية، قد كان عن طريق الأندلسيين والأتراك العثمانيين والاعلاج الذين اختلطوا بالعنصر المحلي، وعلى هذا الأساس أرى أن المجتمع التونسي يمكن تقسيمه في العهد الحسيني إلى مجموعتين أساسيتين هما سكان المدن، وسكان الأرياف وكل مجموعة من المجموعتين تتكون من عدة فئات يختلف وضع كل واحدة عن الأخرى، من خلال ذلك نطرح الإشكالية التالية:

فيما تتمثل التركيبة السكانية للمجتمع التونسي خلال القرن 17م؟



كان على رأس الهرم الاجتماعي في المدن فئة من الأتراك العثمانيين التي تتألف من القابضين على السلطة السياسية والعسكرية في حين كانت قبائل المخزن وبعض الأسر القوية هي التي تحتل الصدارة في الأرياف، ويبدو أن المجتمع التونسي كغيره من المجتمعات الأخرى يتكون من عدة فئات منها: السكان الأصليين الذين ينحدرون من أصول عربية، والسكان النازحون والأندلسيين والأتراك العثمانيين والكراغلة، ومن اليهود والأسرى المسحيين⁽¹⁾.

2- جماعة الحضر: وهي جماعة تضم العناصر الأولى في القطر التونسي الذين يعرفون بالبلدية، والتي ترعرعت فيه عبر المراحل التاريخية المتعاقبة، وقد نظر هذا العنصر بحذر لمجموع الوافدين لاختلافهم عنهم في الطابع والأخلاق واللغة، وكان الشعور السائد عند هذا العنصر أنه لا يقل أهمية عن هذه العناصر الدخيلة، وأنه وارث لحضارة الحفصيين، وتونس تعودت منذ قديم الزمان على التأثيرات المختلفة لكنها كانت دائما تحافظ على شخصيتها، ولهذا استغرب التونسيين المحاولات التي كان يبذلها العثمانيين لإبراز الخصائص التركية⁽²⁾.

كما ازداد عدد الوافدين على تونس عن طريق الأندلسيين وغيرهم من الشعوب الذين التحقوا بالحاضرة، وإن تنوع السكان قد ساعد المدن التونسية على أن تعرف انتعاشا وازدهارا، شمل مختلف الجوانب وأصبحت مركزا لاستقطاب السكان، وهذا الوضع ساهم في انتشار ظاهرة الزواج الريفي نحو المدن بحثا عن العمل، وبذلك ظهرت فئة البرانية، أي السكان النازحون سواء من المدن التونسية أو من المدن المجاورة لها. ومن المدن التونسية التي وفد سكانها على الحاضرة نجد سكان الساحل التونسي وقابس والمحرس وعقارب وأريافها من عروش المثاليث ونفات، ومن الأسر المعروفة في هذا الشأن نجد التومي والبرشاني وكسودة من قرقنة، والعكروت وبوشحيمة وشلغم من المحرس ودريال، وبين معلم وبين رحومة، والزغيدي من المثاليث، وعبدوا المقصود من سيدي مخلوف، والمزقيطي من المهديّة، و بوزقندة من المنستير، وبين حسين من جربة⁽³⁾، بالإضافة إلى الحاج بالضياف والد أحمد ابن أبي الضياف، الذي جاء إلى الحاضرة من أجل مواصلة أعماله، والذي جاء من قبيلة أولاد عون، وهناك أشخاص آخرون جاؤوا لطلب العلم والتجارة، إستقرهم المقام بالحاضرة أمثال صالح الكواش القادم من الكاف والشيخ إسماعيل التميمي أصيل دخلة المعاوين والشيخ إبراهيم الرياحي أصيل مدينة تستور، والشيخ محمد المناعي وهو من قبيلة مناع التابعين لقبيلة دريد، بالإضافة إلى الشيخ أحمد بوخريص الذي قدم إلى الحاضرة مع أهله من جبل وسلات لطلب العلم واستقر بها⁽⁴⁾.



أما بالنسبة للوافدين الذين جاؤوا من المدن المجاورة لتونس فنجد أكثرهم عددا هم الطرابلسيين، وهناك من جاؤوا من المغرب الأقصى وذلك بحثا عن العلم مثل الشيخ محمد الفاسي الذي جاء من مدينة فاس المغربية وتصدر بالتدريس في الجامع الأعظم⁽⁵⁾، فنجد أسرة النيفر الصفاقسية والتي ذكرها محمد مخلوف في كتابه شجرة النور الزكية، عند حديثه عن أبي عبد الله محمد النيفر وقال: "... قدم جده أبو النور لحاضرة تونس من صفاقس، وكان مقدم أبائه من مصر..."⁽⁶⁾. بالإضافة إلى فئات سكانية أخرى ساهمت في تنوع السكان في القطر التونسي ومن بينها:

- فئة الأندلسيين: الذين انتشروا في معظم المدن التونسية، وقد كانت منذ أن فتحها المسلمون امتدادا للمغرب الإسلامي فكان الأندلسيون بمختلف طبقاتهم يتوافدون باستمرار على الأقطار المغاربية لأهداف علمية وتجارية وغيرها، وقد ارتفع عددهم في الأقطار المغاربية منذ ظهور الخطر الإسباني عليهم، وبذلك بدؤوا يتوافدون على القطر في هجرات عديدة⁽⁷⁾، إلى أن حدثت الهجرة الأخيرة التي فرضها ملك إسبانيا أين جمع كبار القسيسين والرهبان وطلب منهم البحث في الأمر فأجمعوا كلهم على إخراج المسلمين من المملكة ومن ضمن ما قرره ما يلي: "... وكلهم اتفقوا على رأي واحد، ونيهم واحدة وظهر لي وأيضا لأرباب العقول المتدينين الصالحين من القسيسين والرهبان الذين جمعتهم، واستشرت معهم أن من إبقاء المسلمين بيننا ينشأ فساد كبير وهول شديد بسلطتنا، وأن بإخراجهم من بيننا يصلح الفساد الناشئ من إبقائهم بمملكتي، وأردت إخراجهم كافة من سلطتنا جملة ليزول بذلك الكدر الواقع والمتوقع، للنصارى الذين هم رعيتنا طائعين لأوامرنا وديننا، ورميمهم إلى بلاد المسلمين أمثالهم لكونهم مسلمين..."⁽⁸⁾.

كما صادفت هذه الهجرة الأخيرة فترة الحكم العثماني بتونس، وهي فترة عثمان داي أين ساعدهم وشجعهم على الاستقرار، فسعوا إلى تطوير البلاد⁽⁹⁾، كما أنشوا أماكن خاصة بهم مثل حومة الأندلس قرب الحلفاوين، وزقاق الأندلس في المدينة وهناك من استقر في أريانة والجديدة وطبرية وغيرها من المدن الخاصة بهم⁽¹⁰⁾. وإذا كنا نعرف أسباب هجرة الأندلسيين والأماكن التي استقروا بها، فإنه من الصعب تحديد عددهم لكون هجرتهم لم تكن دفعة واحدة، كما أن أماكن استقرارهم كانت متعددة، كما أن عددهم يكبر من فترة لأخرى خاصة في القرن 17م نتيجة النفي الأخير الذي تعرضوا له، حيث خرج منهم الكثير إلى فاس وتلمسان وتونس، وبذلك أصبحت هذه الأقاليم هي وراثه العلوم الأندلسية⁽¹¹⁾.



وعند وصول هؤلاء الوافدون إلى تونس، استقر معظم المهاجرين الأندلسيين الأوائل في تونس الحاضرة حيث كان من بينهم أمراء سابقون علاوة على العلماء والأدباء والشعراء وقد استخدم هؤلاء في مجالس السلاطين. أما الذين هاجروا من مملكة غرناطة بعد سقوطها في أيدي النصارى في سنة 1492م فقد نزلوا في تونس والقيروان وقابس ونفطة وصفاقس وسوسة وغيرها من حواضر تونس، أما المهاجرون المورسكيون الذين استقروا بتونس في عهد عثمان داي في أوائل القرن 17م، فقد وزعوا على عدة مناطق إذ كانوا من الكثرة بحيث لم يكن من الممكن أن تستوعبهم مدينة تونس ولهذا السبب فقد منحوا حرية الاختيار في النزول حيث شاؤوا⁽¹²⁾، ويمكن أن نميز منهم ثلاث مجموعات:

الأولى: وهي الطبقة الخاصة أو الصفوة من الأثرياء والعلماء وذوي الكفاءات المختلفة، وقد سمح لهم بالإقامة في أحياء معينة بالعاصمة تونس مثل: حومة الأندلس.

الثانية: طائفة الصناع وأرباب الحرف وقد استقروا في مراكز عمرانية حول الحاضرة تونس مثل: أريانة، طبرية، ووصلوا نشاطهم الحرفي وأعمالهم في هدوء واطمئنان⁽¹³⁾.

الثالثة: فقوامها الفلاحون، الذين كانوا يمثلون السواد الأعظم من المهاجرين وتركزوا في المناطق الزراعية والريفية حول تونس أين تكثرت البساتين، كما تجمع قسم منهم في سهول وادي مجردة جنوب غرب تونس والمنطقة الساحلية الواقعة شرقي بنزرت، كما نزلت جماعة منهم في المناطق السهلية العامرة قرب البدوا وعاشوا مع السكان الأصليين في المنطقة المعروفة بالوطن القبلي مثل قرى سليمان وقرنباية وزغوان ونيانو وبلي وبعضهم أسس مراكز عمرانية جديدة ذات طابع أندلسي على أنقاض المدن الرومانية القديمة مثل تستور ومجاز الباب والسلوقية وقلعة الأندلس، وهي مدن وقرى تتميز بوقوعها في مناطق وعرة المسالك اختيرت خصيصا لحماية أنفسهم من غارات القبائل العربية الرحل التي كانت تنهبهم وتسلب ثرواتهم⁽¹⁴⁾.

ومن ضمن الفئات الاجتماعية التي كانت تقطن في المدن التونسية فئة السودانيين، وهم الذين التحقوا بتونس عبر المراحل المختلفة حيث كان التونسيون يذهبون إلى غزو الصحراء ليأتوا بقوافل كبيرة من العبيد، وبذلك جلبوا معهم الزوج من السودان حيث أصبحوا يستقرون في الجنوب التونسي ويكونون طبقة من أفراد المجتمع، وكان نتيجة لهذا الاختلاط بين الزوج والسكان التونسيون ظهور صنف جديد من سكان تونس وهم حمارة⁽¹⁵⁾ الجنوب التونسي، الذين وجدوا ظروف استقرارهم في الجنوب⁽¹⁶⁾.



- فئة الأتراك العثمانيين: كانوا يشكلون إحدى الفئات الاجتماعية في مدينة تونس، منذ أن ارتبطت هذه الأخيرة بالدولة العثمانية، وأصبحت واحدة من ولاياتها منذ عام 1574م، وصارت تتلقى منها الدعم، وقد تشكلت النواة الأولى لفئة الأتراك العثمانيين في تونس من الجند الإنكشاري ومن المتطوعين الذين تركهم سنان باشا في القطر التونسي من أجل تنظيم البلاد، والاستقرار فيها، وعن طريقهم دخل إلى تونس العنصر الأوربي والأسوي، وهذا ما وقع في كل الإيالات العثمانية⁽¹⁷⁾.

وهؤلاء الأتراك ينقسمون إلى مجموعتين فالأولى تتكون من الأتراك العثمانيين الذين كانوا يأتون من الأناضول والرومي، وأفراد هذه الفئة لا ينتمون كلهم إلى الفرق الإنكشارية، بل هناك من كان يمارس حرفا صناعية وأعمالا أخرى⁽¹⁸⁾.

أما الفئة الثانية فكانت تتشكل من الأوروبيين الذين كانوا يلحقون بفئة الأتراك العثمانيين، بعد أن يعتنقوا الإسلام، وكانوا يسمون بالأعلاج، وتعود أصولهم إلى مختلف بلدان أوربا حيث اتخذوا من تونس وطنا لهم ليحسنوا أوضاعهم المادية وتحقيق طموحاتهم وقد عرف عدد الأتراك العثمانيين ارتفاعا بسبب استمرار عملية التجنيد من الولايات العثمانية الأخرى، ولكنه بعد فترة من الزمن ودخول الإيالة في صراعات داخلية، وظهور الأوبئة ساهم في إنقاص عددهم مع محاولة البايات وخاصة حمودة باشا من إنقاصهم من الأمور الإدارية نظرا للمشاكل التي كانوا يقومون بها داخل المدينة⁽¹⁹⁾.

- فئة الكراغلة: تعد من أهم الفئات الاجتماعية بعد فئة الأتراك العثمانيين، نظرا لما كانت تتمتع به من امتيازات مادية والمتمثلة في تعيين أفرادها في مناصب الدولة، والتمتع ببعض التسهيلات وإعفايتهم من بعض الضرائب⁽²⁰⁾، وإذا حاولنا معرفة عدد أفراد هذه الفئة، فإننا نجد أنه من الأفضل معرفة مدى ارتباط الأتراك بالأهالي ومصاهرتهم لهم؟ والإجابة عن ذلك تحدد لنا معرفة أفراد هذه الفئة كم تبلغ، هل هي في تزايد أم نقصان.

وقد استقر هؤلاء في المدن الواقعة على ساحل البحر كالمهدية والمنستير وبزرت وغار الملح، وقد أعيد بناء هذه المدن وتعميرها من طرف الكراغلة الذين استوطنوها، وكونوا أغلبية سكانها⁽²¹⁾.

- فئة الدخلاء: كانت تعيش في تونس جاليات من اليهود والأسرى المسيحيين. وهي كما يلي:
تواجد طائفة اليهود في تونس منذ العصور القديمة وتزداد في الهجرة عاما بعد عام، إلا أن وصلت في هذا العهد إلى حوالي عشرين ألف يهودي قاطن بتونس، وهذا دليل على وجودهم



لعوامل الاستقرار في الحاضرة، كما تمكنوا من ممارسة شعائرهم الدينية بكامل الحرية، والمشاركة في الحياة العلمية والثقافية والاقتصادية، بالرغم عن اختلافهم عن أبناء البلاد في اللغة والملبس والثقافة، وغيرها من مميزات تميزهم عن التونسيين⁽²²⁾.

وكانت هذه الطائفة تستقر في الأندلس لكن بعد قرار النفي الإجمالي خرج كل الأجانب عن البلاد، جزء منهم ذهب إلى جنوب فرنسا، وجزء آخر اتجه إلى المدن الإيطالية، ومن أهمها مدينة ليفورن (Livourne)، والتي تعرف بالقرانة حيث وجدوا فيها ظروف الاستقرار، ولكن بعد وفاة الملك فريديريك الثاني خرجوا كلهم من البلاد الإيطالية، وجاءوا منقسمين على شمال إفريقيا، حيث ذهب جزء منهم إلى تونس من أجل تعزيز الجاليات اليهودية المسلمة الموجودة منذ القديم، وبذلك تركزوا في المدن الساحلية، خاصة بنزرت وتونس ونابل وسوسة وصفاقس وجربة، حيث نجد أن يهود القرانة متأثرين بالنهضة الأوروبية غير ما كان عليه يهود التوانسة⁽²³⁾.

لقد تمكن يهود القرانة أن يحتلوا مراكز هامة في السلم الاجتماعي التونسي بسبب علاقاتهم التجارية مع يهود إيطاليا وفرنسا، واستطاعوا أن يحكموا السيطرة على التجارة الخارجية للإيالة التونسية مع أقلية من وجهاء يهود التوانسة، مكونين بذلك دولة وسط دولة، ونظرا لدور الوساطة الذي لعبوه في القرنين 18-19 م، بين تونس والدول الأوروبية، وهذا هو الدور الذي استغلته فرنسا للتدخل في الشؤون الداخلية للإيالة، ومكثها من إنشاء المدارس لنشر اللغة والثقافة الفرنسية في الإيالة، وهذا كتقديم لفرض الحماية عليها في عام 1881 م⁽²⁴⁾. كما نجد أن هذه الطائفة كانت تعيش معظمها في العاصمة حيث تنقسم إلى ثلاث مجموعات وهي كما يلي:

- يهود القطاع الرأسمالي: إنهم المهيمنين على مالية الدولة، وتجارة البلاد الخارجية وأغلبيتهم من يهود القرانة، والذين قد كانوا محل عناية باريس التي أرادت استعمالهم كأداة للسيطرة على البلاد من ناحية، ولمواجهة المطامع الإيطالية من ناحية أخرى.

- يهود الطبقة المتوسطة: وأغلبية أفرادها من يهود التوانسة، فقد كانت تتكون من الحرفين وصغار التجار، وباعة المصوغ والحلي، ورجال الدين، وقد كان أفراد هذه الطائفة منبوذين من طرف الفرنسيين ويهود القرانة⁽²⁵⁾.



- فقراء اليهود: فكانوا من المعوزين، ويقومون بأشغال بسيطة ذات دخل قليل وغير قار، إذ كانوا من الباعة المتجولين، ومن عمال المطاعم الشعبية والإسكافيين والمتسولين، وهذه الطبقة لم تثر اهتمام

أي قوة دولية لها أطماع في تونس، حيث كانوا يخضعون للقوانين التونسية باعتبارهم رعايا الباي، وكانوا غير متحمسين للتدخل الأوروبي خوفا من مزاحمة الأوروبيين لهم⁽²⁶⁾.

وفي عام 1823م كتب أحد المعمرين الفرنسيين وهو فكتور دي كارينال يقول: "... إن كان المعمرون الفرنسيون يأتون إلى تونس بقلة فإن اليهود يتسارعون إليها معتبرين الإيالة بمثابة أرض الميعاد، والجنة المفقودة، وهي بمثابة القدس الجديدة لأنهم يتمتعون بنفس حقوق العرب دون أن يتحملوا نفس الالتزامات..."⁽²⁷⁾. لقد عرف القطر التونسي توافد عدد كبير من النصراري الذين أسروا من مختلف مناطق البحر المتوسط، والمتأئين من عملية القرصنة التي تطورت تطورا كبيرا في هذه المرحلة التي عرفت الإيالة التونسية من حكم الأتراك المحبين للبحر والمسيطرين عليه، حيث يأتون بالأسرى حسب اختلاف مكانهم فنجد الأسرى الغربيين منهم الإسبان والبروفانسين، والإيطاليين والذين يساقون إلى الأسواق والذين يعتبرون عبيدا في خدمة الدولة⁽²⁸⁾.

كما أن هناك اختلاف بالنسبة لثمن العبد، ويعتمد ذلك على السن والجنس والحالة الصحية، وبهذا تحدد قيمة الفدية، كما أصبحت تجارة العبيد في هذه الفترة أهم ممول للميزان العام، كما كانت مصدرا للثروة لدى الأغنياء الذين يملكون البواخر، ويستعملونها للقرصنة لأن استخلاص الضرائب لم يكن كافيا لسد حاجيات وطلبات الجيش الإنكشاري، فكانت الحكومة تشجع القرصنة وتساهم في تمويلها ضد السفن الفرنسية المحملة بالبضائع إلى المشرق العربي، وفي هذه الفترة عقد أول اتفاق حول تبادل الأسرى بين ملك فرنسا وقائد الانكشارية بتونس ووقع النص على احترام سفن الدولتين مع الاعتراف بحرية الملاحة وأمنها⁽²⁹⁾.

وبدأت هذه الاتفاقية بين الطرفين بتبادل الأسرى والرهائن، حيث بدأت سفن القرصنة تتجول في عرض البحر، وتملأ أسواق تونس بعدد كبير من الأسرى المسيحيين الذين أخرجوا بين الافتداء بالمال أو الاسترقاق أو الدخول في الإسلام، حيث اختار قسم منهم الاختيار الأخير، وسلموا بذلك من الاسترقاق، واشتهروا بخدماتهم، وكونوا عائلات، ومن أشهرهم مراد باي مؤسس العائلة المرادية، وحسين بن علي جد العائلة الحسينية وزوجته أصيلة البندقية، وغيرهم من الوزراء وولاة المناطق⁽³⁰⁾.



ثم نوع آخر من الأسرى، وهم المتأتين من الشرق منهم: اليونانيين والكريتيين والبلغاريين والأرمن وغيرهم من الأسرى الذين قدموا وهم صغار السن فقد تخلصوا من ألقابهم ودياناتهم منذ حلولهم بتونس، واندماجهم بين سكان البلاد والذين يطلق عليهم بالمماليك، حيث تولوا المناصب العليا في الدولة، واستخدموا نفوذهم بدون مراعات المبادئ الإنسانية⁽³¹⁾، وهم إما من أصل شركسي مثل: شاكير صاحب الطابع وغيره، أو من أصل قرقي مثل مصطفى خوجة وإسماعيل كاهية، أو من أصل يوناني مثل الوزير مصطفى خزندار⁽³²⁾. وبكل هذا الحضور الكثيف لمختلف الفئات الاجتماعية في تونس قدم لنا أحد الباحثين تقييم لأهل الحضر، وهو كما يلي: "... وهم على جانب من الحضارة وجل احترافهم التجارة والتي امتدت أبعادها إلى الهند وغيرها من دول آسيا، كما ازدهرت صناعتهم وكانت جد رائجة بالخارج لهذا كان التجار والصناع أثرى طبقات المجتمع..."⁽³³⁾.

كما أن هذه الفئات الاجتماعية الوافدة على القطر ساهمت في التأثير في جميع مجالات المجتمع، وهذا ما يظهر في تلك الرموز المختلفة التي تعبر عن حضارة كل فئة، والتي تجدها في الجوامع والحمامات والمدارس والقصور بالإضافة إلى تلك اللهجات المختلفة الموجودة داخل هذا المجتمع، حيث نجد اللغة العربية عند التونسيين، واللغة الأسبانية عند الأندلسيين، واللغة التركية عند الأتراك، واللغة الصقلية والصردية والنابولية وغيرها عند هؤلاء الأسرى الذين أتوا من جميع المناطق في البحر، ولكن الجميع يفهمون اللغة الإفرنجية، والتي هي خليط من الإيطالية والفرنسية، بالإضافة إلى اختلافهم وإدخالهم إلى المجتمع التونسي نوع جديد ومختلف من الملابس والعادات الخاصة بهم⁽³⁴⁾.

3- سكان الأرياف: أجمعت المصادر على أن سكان الأرياف خلال العهد العثماني بصفة عامة، وفي الفترة الحسنية بصفة خاصة، كانوا يعيشون في قبائل متفرقة، فكانت القبائل المقيمة في المنطقة التلية تعتمد في حياتها اليومية على الزراعة نظرا لخصوبة التربة ووفرة المياه، أما القبائل المنتشرة في الهضاب والصحراء فكان نشاطها يتمثل أساسا في تربية المواشي، لكن هذه الحرية التي عرفتها البلاد والاستقرار والأمن قد اندثر بفعل الاختراق الرأسمالي الأوروبي للبلاد خلال القرن 19 م⁽³⁵⁾.

لقد عرفت هذه القبائل انتعاشا اقتصاديا حيث اتصفت من بين المناطق الخاصة بالتطور والازدهار، كما وطدت علاقاتها فيما بينها وبين المناطق المجاورة لها، وبالرغم من خشونة طباع هذه القبائل ونزوعها إلى العنف والخراب فهي قبائل أكثر تحضرا وتطورا من



نظيراتها في الايلات العثمانية الأخرى، ولا ننسى أنها ورثت منذ القرون الماضية الكثير من مكتسبات الحضارات الراقية التي تعاقبت على هذه البلاد.

وكانت طبيعة هذه العلاقة قائمة لا فقط على الإيمان بعلاقة القرابة الدموية، وإنما كذلك على الإسلام، وهو دين عالمي، والعروبة وهو شعور بالانتماء إلى رقعة جغرافية تمتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي، كما كان لهم وعي بوجود البلاد التونسية. كما أن تضاريس البلاد المحدودة الارتفاع لم تحل أبداً دون تمازج هذه القبائل، كما أن تنقلات أفراد هذه القبائل من الوسط والجنوب في اتجاه الشمال للمشاركة في الحصاد أو للري، أو في اتجاه الجريد لشراء التمر⁽³⁶⁾. بالإضافة إلى ما ذكره أحد الدارسين على أن المجتمع الريفي ينقسم ويتفرع إلى قبائل بدوية وسكان مقيمين وسكان الجبال والبربر والعرب، الذين يتميزون بالتنظيم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي القديم جداً، وهي مناطق معروفة بالانغلاق على نفسها، وهذا هو نظام القبائل البدوية خاصة الموجودة في الجنوب والقبائل المركزية نجد منها: ورغمة (wirghimma)، وحمامة (Hmamma)، و القبائل النصف بدوية مثل جلاص (Jlaç)، والقبائل الشبه المتحضرة والمقيمة مثل جندوبة (Janduba)، وبوسليم (Bu-salim)⁽³⁷⁾.

أما حمدان بن عثمان خوجة فيقول عن سكان الأرياف ما يلي: "... أنهم ينقسمون إلى نوعين من السكان فالذين يسكنون السهول هم العرب الحقيقيون، وينحدرون من قبائل عربية، أما الذين يسكنون الجبال فهم البرابرة الحقيقيون الذين تختلف لغتهم عن لغة العرب..."⁽³⁸⁾، والمعروفة في المجتمع التونسي بالقبائل، وهم شعب متميزون عن العرب وهم سكان الجبال، والمحافظون على تراثهم وعاداتهم القديمة في حياة خاصة بهم، وهذه الفئة موجودة في بلاد المغرب العربي، ومثال على ذلك نجد في الجزائر منطقة القبائل الكبرى والصغرى، كما نجد هذا النوع أيضاً في تونس، وهي القبائل الموجودة في طريق بنزرت والكاف بالإضافة إلى قبائل الجبال المعروفة بالزواوة، كما أن هذا التنوع في القبائل لا تربطه أي رابطة سياسية في بعضها البعض، كما أنهم يسكنون في منازل مبنية من الأحجار ومغطاة بقش جاف باق من الحصاد⁽³⁹⁾. كم أنهم يملكون معاصر الزيتون ويقومون بصنع الصابون والخزف والنجارة، ومختلف الزيوت وصنع الأسلحة وكل الأشياء الخاصة باللباس التقليدي للمنطقة وهناك البعض منهم من يذهبون إلى الحاضرة من أجل العمل كبنائين وصناع ودهانين وبستانيين، والهدف من ذلك أخذ النقود والعودة والعودة إلى البلد واقتناء حاجيات عائلاتهم⁽⁴⁰⁾.



لقد عرف المجتمع التونسي صراعات وحروب خاصة، في الفترة الحسينية، ساهمت في إثارة الفوضى وتقسيم المجتمع إلى صفين وهما الحسيني والباشي، وبذلك دخلت الإيالة التونسية في صراع من أجل السلطة وتأثر من خلالها تلك القبائل البدوية والقاطنة في الأرياف، ومن أجل ضمان استمرارية العيش يجب عليها تأييد أحدى الطرفين، وبذلك انقسم المجتمع الريفي إلى: قبائل مؤيدة لحسين بن علي وقبائل مؤيدة لعلي باشا. ومن القبائل التي انضمت إلى الصف الباشي نجد: السواسي، وأولاد سعيد، وأولاد عيار، نيفة، الفراشيش، ماجر، والمثاليث، وغيرهم⁽⁴¹⁾. حيث كانت الدولة تعتمد على قبائل الصف الحسيني، أهمها القبائل المخزنية، فيما يتعلق باستخلاص الضرائب وفرض الأمن، وكان رؤساء هذه القبائل وأعيانها يتمتعون بامتيازات جبائية وعطايا متنوعة، كما أنهم يلعبون دورا مهما جدا في الحياة السياسية للدولة الحسينية⁽⁴²⁾.

لقد وصل صدى هذا الانقسام إلى الجنوب أين وجدوا حلفاء جدد يساندونهم في هذه الحروب الأهلية، وهم كما يلي:
الصف الأول وهو صف شداد : يتكون من بنو زيد، الحمارنة، الحزم وغيرهم، وهم حلفاء الصف الباشي.

الصف الثاني وهو صف يوسف: يضم ورغمة، المرازيق، وغيرهم، وهو حليف الصف الحسيني⁽⁴³⁾.

بالإضافة إلى ظهور القبائل الممتنعة عن أداء الضرائب وإذا دفعتها يكون ذلك عن طريق القوة، ومن هذه القبائل نجد: قبائل مقعد، وخمير، والمنطقة جنوب الواحات، ومن جبال الوسط الغربي، وهناك قبائل مرابطية مسالمة غالبا مثل: مثل المعاوين في الوطن القبلي والمهاذبة في الوسط، أما القبائل القوية فكانت تحصل على إتاوات من المجموعات القروية المسالمة مثل الإتاوات التي كان يحصل عليها أعيان قبيلة دريد، بإعانة الدولة ومن واحات الجريد، أو الإتاوات التي كان يحصل عليها فرسان قبيلة الودارنة في إطار عقد الصحبة مع القرويين القاطنين بمنطقة الجبالية مثل: شنيبي، والدوايرات، وقرماسة⁽⁴⁴⁾.

4- النمو الديمغرافي:

بعد أن تعرفنا على التركيبة السكانية للمجتمع التونسي، نحاول في هذا العنصر أن نقدم بعض الإحصاءات، ونتتبع من خلالها حركة نمو السكان والعوامل المؤثرة فيها.



تعد عملية تعداد سكان تونس عبر مختلف مراحل الحكم العثماني من القضايا الشائكة والمعقدة، نظرا لعدم وفرة المعلومات والبيانات الإحصائية الرسمية، ولهذا فإن الإحصاءات التي وردت في مختلف المصادر تعتبر جزئية، ولا تعكس بصدق العدد الإجمالي لسكان تونس، فهناك بعض الإحصاءات تقترب من الحقيقة، وهي التي تخص عدد سكان المدن مثل: مدينة سوسة والمنستير والمهدية وطبرية وباجة والكاف وغيرها⁽⁴⁵⁾. أما إذا كان الأمر متعلقا بعدد السكان على مستوى القطر التونسي، فإن ذلك يغلب عليه التخمين و المبالغة وعدم الدقة، وهذا يعود لأسباب عديدة: منها أن المهتمين بالإحصاءات قد اكتفوا بإحصاء السكان المقيمين بالمدن، دون أن يأخذوا بعين الاعتبار سكان المدن الريفية، والصحراوية لعدم وجود بيانات إدارية يعتمدون عليها، ولأسيما القبائل الممتنعة عن دفع الضرائب، كما أنه من الصعب على الأجنبي التوغل في جهات معينة، فهناك بعض المناطق الجبلية الوعرة لم تتمكن الغدارة من تفقدها وجمع الضرائب من أهلها⁽⁴⁶⁾.

إن الحقيقة المؤكدة هي أن عدد سكان تونس، قد عرف في القرنين 10 هـ -16 م /11 هـ -17 م ارتفاعا ملحوظا، ويمكن إرجاع ذلك إلى توافد عدد كبير من الأندلسيين والعثمانيين واليهود القادمين من مختلف الولايات العثمانية، كما أن لتحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية دورا في ارتفاع عدد السكان⁽⁴⁷⁾. ومن الملاحظات التي يمكن استخلاصها، هي أن بعض المدن التونسية قد عرفت نموا ديمغرافيا وعمرانيا واسعا مثل تونس الحاضرة وضواحيها، ويمكن إرجاع هذا النمو إلى عدة عوامل منها:

- ارتفاع عدد الوافدين من العثمانيين والأندلسيين.
- مصاهرة الأهالي للوافدين أدى إلى ظهور عنصر جديد، هو المتمثل في الكراغلة.
- تزايد نشاط البحرية التونسي قد ساهم في جلب عدد كبير من الأسرى المسيحيين.
- توافد العناصر السودانية، نتيجة الاتصالات التجارية بين تونس والسودان.
- انتعاش الاقتصاد قد ساعد على تحسن الأحوال الاجتماعية والصحية للسكان⁽⁴⁸⁾.

هذا الصدد قدمت لنا المؤرخة لوسات فالنسي (L. Valensi)، مقارنة تقريبية بين سكان تونس، وسكان الجزائر حيث قالت: "... لقد بلغت نسبة السكان في إيالة الجزائر أكثر من 90%، من مجموع السكان وهي أقل تحضرا من البلاد التونسي، التي بلغ عدد سكانها ضعف السكان في الجزائر، حيث وصلت إلى 120.000 نسمة، وتوجد على طول السواحل التونسية عدة مدن وقرى صغرى نشيطة مثل بنزرت وسوسة والمنستير



والمهدية وصفافس وحتى في داخل البلاد التي تملك أسواقا ريفية مثل قفصة وباجة، وكما تحتوي على نسبة الحضرين التي لا تتجاوز عن خمس مجموع السكان...⁽⁴⁹⁾. كما حاول العديد من المؤرخين دراسة النمو الديمغرافي لولاية تونس من أجل إعطاء التقديرات الصحيحة والعدد الحقيقي لسكانها، مع العلم أن الباحثين حاولوا التوغل في الأرياف التونسية لكنهم، لم يحصلوا على مبتغاهم، وبالرغم من ذلك فقد قدموا أرقام فيها يخص مختلف المدن والقرى التونسية، والأمر الذي ساعدهم على ذلك هو الحكم الحسني المتمكن من ضبط البلاد خاصة حدودها وإدخال كل القبائل الواقعة في الخارج إلى الداخل، وبذلك استقرت البلاد، وعرف السكان نموا ديمغرافيا جيدا ومع تلك الهجرات الخارجية، عرفت البلاد توسعا عمرانيا كبيرا، وفي منتصف القرن 17م، عرف ذلك النمو تراجعا بسبب توقف تلك الهجرات الخارجية، وظهور الأوبئة نظرا لاتصالات تونس مع الخارج⁽⁵⁰⁾. كما أن المصادر التي هي في متناولنا قد تعرضت إلى بعض الإحصائيات الخاصة بسكان تونس لكنها تختلف فيما بينها اختلافا جذريا، كما أنها اعتمدت أكثر على سكان المدن على غرار سكان الأرياف، وفي هذا الصدد نجد المؤرخ بيليسي (E. pellissier)، الذي وصف لنا اiale تونس من كل النواحي، من الشمال والشرق والجنوب والغرب، كما أنه قام بتعداد كل مدن وقرى جهة ما، ن الجهات الأربعة، ثم فصل في قبائلها⁽⁵¹⁾، ومثال على ذلك نجد: منطقة الشمال:

عدد سكان مجردة: المدن والقرى عددها: 15000.

الطرابولسية 20000. المجموع: 35000.

ومن نواحيها نجد: أولاد بوسالم 4000ن.

جندوبة 2000ن.

أولاد سديرة 3000ن.

أولاد بليل 1000ن.

زواكة، كوكة، أولاد مزاح، أولاد عبد الله 2000ن ، وغيرهم⁽⁵²⁾.

عدد سكان باجة نجد: المدن والقرى 20000.

ومن نواحيها نجد: خومير 8000ن.

بني مزن 1000ن.

أولاد علي 1000ن.



مرزنة 1000ن.

أوشلاطة 2000ن.

بجاوة 1000ن.

كواب، أولاد سولا، ألد مندبل 1500ن.

أولاد سيدي عبيد، شيعة 1000ن. وغيرهم كثيرون من القرى تعرض لهم هذا المؤرخ في كتابه⁽⁵³⁾، ومثل هذه النقاط تعرض لها المؤرخ شارل بيسونال (Charles Cubisol) حيث أنه قدم لنا إحصائيات خاصة بالسكان المسلمين والإسرائيليين واليهود في بعض المدن التونسية، وهي على النحو التالي:

المدن التونسية	المسلمين	الإسرائيليين	اليهود	المجموع
تونس	70.000	20000	10000	100000ن
سوسة	6.000	2300	700	9000ن
منستير	7.500	880	220	8.600ن
المهدية	7.800	100	100	8000ن
سفاقص	7.500	1500	700	9700ن
جربة	24.700	5000	300	30.000ن
باجة	8.700	280	20	9000ن
قيروان	جميعهم مسلمين	0	0	20000ن
تبرسق	250 عرب	0	0	250ن
الكاف	4.972	25	3	5000ن
تستور	3000	950	50	4000ن
ماطر	1.940	50	10 مالطي وإغريقي	2000ن
بنزرت	5.349	542	109	6000ن
غار الملح	650	50	100	800 ن ⁽⁵⁴⁾



أما توزر فعدد سكانها هو 12.000 نسمة، ثم فصل في عدد سكان القبائل البدوية الكبرى التي وصلوا إلى 1.211.500 نسمة، والسكان الأوروبيين وصلوا إلى 26.000 نسمة، والسكان الاسرائيليين وصلوا إلى 45.000 نسمة. أما سكان المدن المختلفة لتونس فقد وصلوا إلى 717.500 نسمة، والمجموع هو: 2.000.000 نسمة⁽⁵⁵⁾. ومن خلال هذه الإحصائيات نلاحظ أن هذا المؤرخ قد قدم لنا بالتفصيل نسبة السكان في الحاضرة خلال القرن 18 م وبداية القرن 19 م، كما نجد أيضا مؤرخ آخر قدم لنا نفس الرقم بالنسبة لسكان تونس فنجد أنه قسمهم على النحو التالي:

7000 نسمة من الأتراك.

100.000 نسمة من اليهود.

7000 نسمة من المسيحيين، أما بالنسبة للعبيد فهم يعيشون بين الأهالي المالكين لهم والمغاربة الأجانب الذين استرقوهم مهم في خدمتهم إلى غاية حصولهم على الحرية، ومجموع السكان حسب رأيه وكما أسلفت القول هو مليونين نسمة⁽⁵⁶⁾.

ومن جهة أخرى نجد مؤرخين آخرين يختلف رأيهم عن التقديرات الأولى، والذين وصلوا إلى أن عدد سكان تونس في القرن 18 م، وصل إلى 800.000 نسمة، وهذا بفضل بعض الوثائق التي تبين عدد البالغين الذكور في بعض القبائل بين سنتي 1726-1727 م، ونحاول مقارنتها مع التي ذكرها جون غانياج في سنة 1860 م⁽⁵⁷⁾، وهذا الجدول يبين ذلك:

البالغين الذكور

- أسماء القبائل وبعض فروعها:

1727-1726	1861-1860 م
- قبائل جلاص / أولاد خليفة.....2844 نسمة	3618 نسمة.
- " " / أولاد يدير.....2405 ن.	5242 ن
- " " / أولاد سنداسن.....3064 ن.	5081 ن.
- قبائل أولاد بوسالم.....821 ن.	1040 ن.
- " " رثان 2424 ن.	/
- " " عون 1950 ن.	3953 ن.
- " " ورغة 2146 ن.	2769 ن ⁽⁵⁸⁾ .



والمتمتعن في هذه الإحصائيات يلاحظ أن البالغين الرجال في الايالة، قد زاد عددهم في سنة 1860م، وأعتقد أن السبب في ذلك يعود إلى التواجد الكبير للأوربيين في البلاد، وتحسن الأوضاع في تونس أدى إلى تشجيع الهجرات نحوها. بالإضافة إلى ابن الخوجة الذي حاول أن يقدم لنا إحصائيات جديدة حول عدد السكان التونسيون في كتابه الرزنامة التونسية وحسب رأيه أن عدد سكان تونس في هذه الفترة يقدر ب 180.000 نسمة، وهم موزعون على النحو التالي:

- مسلمون 100.000 ن.
- يهود 50.000 ن.
- فرنسيون 8000 ن.
- إيطاليون 12.000 ن
- مالطيون 5000 ن.

- مشاركته وسوريون وغيرهم 500 ن، والجملة هي: 180.000 نسمة⁽⁵⁹⁾.

أعتقد أن الاختلاف بين المؤرخين يعود سببه إلى الفترة التي يتواجد فيها كل باحث على أرض الايالة التونسية، سواء كان في فترة الأوضاع الجيدة للبلاد، أين يجد الأهالي أنفسهم في حياة رغبة تساعد على التطور والنمو والتكاثر وتشجيع الهجرة من البلدان الخارجية، أم في فترة الحروب الأهلية، وظهور القوات الأجنبية التي تطمع إلى السيطرة والاحتلال، أم في فترة الحوادث الطبيعية والأوبئة التي تساهم على تنقيص تخفيض نسبة السكان، وكل هذه وغيرها، تساهم في تكوين رأي الباحث، فهناك من قدرهم ب 800.000 ن، والآخر قدرهم ب 120.000 ن، أما الرأي الثالث قدرهم ب 2000.000 ن، وهذا الرأي الأخير كان في فترة الهدوء، ولكن بظهور الحروب الداخلية بدأ عددهم في التراجع إلى أن بلغ عددهم ب 180.000 ن، وهو الرأي الذي استقر عليه ابن الخوجة في الرزنامة، وأعتقد أنه هو العدد الأنسب لسكان تونس خاصة مع الفترة التي كان يعاني منها البايع مع تدخلات الفرنسيين في شؤون التونسيين.

5- نشاط الفئات الاجتماعية من الناحية السياسية:

5.1. التفاعل السياسي لسكان المدن:

يهتم هذا العنصر بدراسة دور الوافدين وتأثيراتهم في المجتمع، ومنهم جماعة الحضرة التي كانت علاقة طيبة مع السلطة طوال العهد العثماني، فقد كان الحكام يحترمونها هذه الفئة لأنها كانت تتكون من الأعيان والعلماء ورجال الدين، كما قاموا بإعفاءهم من الضرائب وتعيينهم



في بعض المناصب الإدارية. بالإضافة إلى عنصر البرانية الذين كانوا يتوافدون على المدينة من أجل العمل، وبذلك يشكلون اليد العاملة، لكنهم لا يطيلون البقاء في المدن التونسية التي كانوا فيها، وهذا ماسمح لهم بالحفاظ على عاداتهم وتقاليدهم⁽⁶⁰⁾.

أمل بالنسبة للأندلسيين فقد بدأت الهجرة الأندلسية إلى بلدان شمال إفريقيا بعد سقوط اشبيلية في يد الإسبان في القرن 8 هـ / 14 م، وكانت الموجات الكبيرة من المهاجرين الذين جاؤا إلى الحاضرة، هي تلك التي تلت سقوط غرناطة في عام 898 هـ / 1492 م، وما أعقبها من اضطهاد على يد الإسبان، فقد اضطر الأندلسيين إلى الاستنجاد بإخوانهم المغاربة العثمانيين⁽⁶⁴⁾. كما عرف عدد المهاجرين ارتفاعا كبيرا بعد القرار الذي أصدره ملك إسبانيا في عام 1016 هـ / 1609 م، القاضي بطرد الأندلسيين نهائيا من البلاد⁽⁶¹⁾. ومهما كانت ظروف هجرة الأندلسيين، فإن وجودهم في تونس كان له انعكاسات إيجابية على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية للبلاد، وهذا ما يعكس ذلك الازدهار الذي عرفته تونس في مختلف النشاطات حيث مارسوا مختلف المهن والحرف وأظهروا إتقاناً كبيراً في بناء المنازل والنجارة وصناعة الأسلحة والبارود والأقفال، والخياطة وتربية دودة القز، وقيل عنهم أنهم كانوا رجالاً مهرة وفنيين في العديد من المهن مثل: صناعة الحديد والذهب والفضة والنقش على الخشب والبناء والفلاحة وأساليب السقي الفنية⁽⁶²⁾.

أما عن علاقاتهم بالسلطة والفئات الاجتماعية الأخرى نجدهم يحاولون ربط مصيرهم، بمصير الأتراك العثمانيين، وكان هدفهم هو البحث عن قوة تحميهم من الأخطار الخارجية والتقلبات الداخلية، بالرغم من أنهم وجدوا عناية خاصة في العديد من المناطق التي حلوا بها خاصة تونس⁽⁶³⁾. كما أن للأندلسيين دور مميز بتونس بعد أن أقطعهم الداوي عثمان أراضي شاسعة فشيّدوا بها حومة الأندلس، وأوقفوا عليه أوقافاً وبنوا المدرسة الأندلسية في عام 1034 هـ / 1624 م، وكان أول مدرس بها هو الشيخ شعبان الأندلسي وهو من أعيانها⁽⁶⁴⁾، ومهما قيل عن الأندلسيين فإن وجودهم في تونس كان مثمراً وإيجابياً، فكان لهم تأثير واضح في مختلف المجالات، حيث كانوا يشكلون فئة اجتماعية متماسكة كما حافظوا على عاداتهم وتقاليدهم.

بالإضافة إلى فئة الزنوج الذين مارسوا عدة نشاطات تعود بالفائدة إلى المجتمع التونسي، حيث كان منهم من يشتغل في منازل الحضر، ومنهم من يعمل في الحمامات العمومية وورشات البناء والمقاهي، ومنهم من يمارس التجارة في مادة الجير وغيرها من المهن التي يمارسونها⁽⁶⁵⁾.



كما كان لفئة الأتراك العثمانيين دور كبير في المجتمع الحسيبي حيث كانوا من أفضل الفئات البارزة، كما تولوا كما تولوا الوظائف الهامة في البلاد خاصة في الجيش الانكشاري وفي البحرية، كما مارسوا وظيفة الخوجة أو الكاتب، وتمتعوا بامتيازات هامة جدا على غرار الفئات الأخرى.

ومهما قيل عن ملوك الأتراك العثمانيين، وعن معاملاتهم مع الأهالي فإن دورهم كان إيجابيا إذ تمكنوا من وضع الأسس الأولى للدولة التونسية الحديثة، وأخروا وقوع منطقة شمال إفريقيا تحت الاحتلال الأوروبي. وانشغالهم بالدفاع عن تونس من الأخطار الخارجية، وضمان الاستقرار الداخلي، وعندما قرر العثمانيون البقاء في تونس أدركوا أن بقائهم في البلاد لا يتم إلا بتوطيد علاقاتهم بالأهالي والتقرب منهم عن طريق المصاهرة مع الأسر التونسية ذات المال والجاه، وقد وجد العثمانيون ترحيبا لدى سكان المدن الأثرياء ولاسيما الأندلسيين الذين كانوا بحاجة إلى أناس أقوياء يساعدونهم على حماية ثروتهم وأعراضهم وتعزيز مكانهم، نظرا لتلك الظروف الحرجة والتحديات الخطيرة التي كانت تمر بها البلاد، وامتدت علاقات العثمانيين فيما بعد لتشمل الأسر القوية القاطنة داخل البلاد، وقد استفادوا من تلك العلاقات إذ مكنتهم من بسط نفوذهم على المناطق الداخلية، وكان لعاملي الدين والخطر الخارجي دور في خلق نوع من التقارب بين الطرفين أي بين العثمانيين وبعض الفئات من المجتمع، فإذا كان الطرف الأول يبحث عن سند داخلي يمكنه من تدعيم وجوده في تونس فإن الطرف الثاني، كان يبحث عن القوة التي تتكفل بحمايته من الأخطار الخارجية والتقلبات الداخلية، وقد نتج عن تلك المصاهرة عنصر جديد عرف بالكراغلة.

وقد أصبح الكراغلة مع مرور الوقت يقومون بدور الوساطة بين الحكام والمحكومين، ولعبوا بذلك دورا بارزا في تاريخ البلاد خلال العهد العثماني، حيث كانوا يتميزون بنفس الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها أمهائهم⁽⁶⁶⁾، ولكنهم فيما بعد تدهورت العلاقات بين الطرفين خوفا على المناصب العليا التي كان يتمتع بها الآباء⁽⁶⁷⁾.

أما بالنسبة للوافدين المغاربة فكان الجوار وطلب العلم وحب التطلع ماهي إلا دوافع وراء تنقلات متواصلة بين سكان الاقطار المغربية فمثلا في الجزائر اتخذت بعض المناطق أسماء التجار التونسيين مثل: مدفع جربة، و زنقة الجربة⁽⁶⁸⁾. لقد كانت الجزائر كغيرها من المدن العثمانية التي استقطبت العديد من الوافدين الذين جاؤوا من مختلف البلدان المجاورة مثل فاس وتطوان وطرابلس وتونس، كما برز من هؤلاء العنصر الجربي الذي اجتمع



في جماعة خاصة بهم دون الاختلاط مع غيرهم. وفي سنتي 1686-1791م كان التجار التونسيين يحتلون المرتبة الثانية في النشاط الاقتصادي بعد التجار الطرابلسيين، وكانت كثرتهم من جربة، وبهذا نستنتج أن المدن المغاربية تشكل حلقة وصل فيما بينها وأن توافد الجزائريين إلى تونس ليس أقله بتوافد التونسيين إلى الجزائر ومعظم البقاع المغاربية⁽⁶⁹⁾.

كما شاركت فئة اليهود في النشاط السياسي للمجتمع الحسني، حيث أخذوا من تونس أرضا ومكانا لإقامتهم بسبب وجودهم فيها لأسباب الاستقرار والراحة والأمن والعدل، ومكنتهم العناية والرعاية التي حضوا بها من ممارسة نشاطهم التجاري حيث شاءوا، كما كانت العلاقة بين الطرفين طبيعية في أول أمرها، لكن تكاثر عددهم وتطور نشاطهم ومزاحمة التونسيين في الأعمال التجارية تسببت في ضغينة أهل البلد لهم، وبذلك نشأت الخصومات اللا متناهية بين الطرفين⁽⁷⁰⁾.

5. 2. التفاعل السياسي لسكان الأرياف:

- أهمية النظام الضريبي في تحديد العلاقات بين الإدارة والسكان:

تعتبر الضرائب التي يدفعها السكان من العوامل الأساسية و الضرورية لقيام الدول وضمان استمرارها عبر العصور فالدولة التي تفتقر إلى مدا خيل مالية يكون مصيرها الضعف والزوال، ومن المهام الرئيسية للدولة هي السهر على استقرارها ونموها وتوفير الرفاهية لسكانها والدفاع عن مجالها الحيوي كمن الأخطار الخارجية. وحتى تتمكن الدولة من أداء مهامها والقيام بدورها على أحسن وجه ينبغي أن يكون لها رصيد من المال، وتعد تلك الضرائب من المصادر الأساسية لخزينة الدولة ، فكلما تضاءلت مداخيلها تعرضت الدولة لأزمات اقتصادية واجتماعية، مما يؤثر على استقرارها ويؤدي بها إلى الانهيار. وللخروج من هذه الأزمة يجب أن تنتهز الدولة سياسة اجتماعية عادلة، وقد سبق لحمدان بن عثمان خوجة أن أثار هذه المسألة حينما قال: "... إن الإدارة لاتطاق إلا إذا كانت عادلة، ومن واجبات الحاكم كذلك العمل على معرفة مشاعر سكان الايالة وسلوك ولاته وعلى كيفية تطبيق العدالة..."⁽⁷¹⁾. ولمعرفة مدى التزام الحكام بهذه النقاط المهمة يستوجب منا دراسة طبيعة العلاقة التي كانت تربط الإدارة بمختلف الفئات الاجتماعية؟

يعتبر قدوم الأتراك العثمانيين إلى تونس في 1574م، كنتيجة لتلك الظروف والتطورات التي عرفها العالمان الإسلامي والأوروبي ولاسيما منطقة حوض البحر المتوسط، فقد عرفت العلاقات الدولية تأزما، واشتد التنافس بين الدول العثمانية والدول الأوروبية حول مناطق



النفوذ، فأصبحت منطقة المغرب على رأسها تونس محطة أطماع الدول الأوروبية. فتعرضت مدنها الساحلية للاحتلال وشنّت ضدها حملات عسكرية متتالية، ولم يكن في وسعها الدفاع عن نفسها بسبب ضعفها وافتقارها للوحدة السياسية والتنظيم، فكادت أن تتحول إلى مملكة مسيحية.

وبعدما كثرت الضربات من شارلكان واحتلاله لتونس في عام 1535م، حيث قام بإعادة الحسن الحفصي إلى كرسي العرش بعد أن كبّله بالعديد من الشروط ومنها ضريبة التبعية وغيرها، وعند مباشرته للحكم تفوق عليه ابنه أحمد الذي كان لديه وزير اسمه أبي الطيب الخضار والذي كانت له علاقات مع العليّ علي، الذي كان حاكم الجزائر في تلك الفترة حيث طلب منه المجيء إلى تونس من أجل القضاء على حكم السلطان أحمد، وفي عام 1569م، خرج العليّ علي على رأس جيش من الجزائر قاصدا تونس، وفي النهاية انتهت الدولة الحفصية، وأصبحت إيالة عثمانية⁽⁷²⁾. وبعد ذلك الانتصار أصبح من أولوياتهم الدفاع عن تونس من الأخطار الخارجية، وإن تحقيق ذلك كان يتطلب من العثمانيين إعداد قوة عسكرية وكان ذلك مرهونا بمدى وفرة الأموال في خزينة الدولة، ومن خلال ذلك نلاحظ أن العثمانيين اعتمدوا على السكان في جمع الأموال والاعتناء بالجيش وتسليحه لضمان استقرار الدولة واستمرارها، ومن خلال ذلك نلاحظ أن العلاقة القائمة بين الإدارة والسكان كانت طبيعتها تحددها قضية الضرائب، فكلما التزم الطرفان بواجباتهما كلما عرفت البلاد ازدهارا وقوة، وإذا تخلى أحد الطرفين عن التزاماته تعرضت البلاد للفوضى والضعف، وهنا تكمن أهمية دراسة النظام الضريبي في تحديد العلاقة بين الطرفين⁽⁷³⁾.

إن النظام الضريبي الذي وضعه العثمانيون في تونس لم يكن عشوائيا وإنما كان وفق معايير دقيقة خاصة بالتضاريس وأيضا وضع البلاد الاقتصادي والاجتماعي، ومن الطبيعي أن تكون الضرائب متنوعة ومنها نجد: العشر والمعونة والعوايد، وكل نوع منها يفرض على نوع من القبائل حسب موقعها الجغرافي، وطبيعة نشاطها الاقتصادي حيث كانت المناطق الثلية تفرض عليها ضريبة العشر، أما ضريبة المعونة فهي تفرض على المناطق الجبلية، أما العوايد فهي ضرائب يدفعها البايع لرجاله في المناسبات الدينية⁽⁷⁴⁾.

من خلال المعلومات السابقة نلاحظ أن النظام الضريبي قد تم ترتيبه من العهود القديمة، وواصل البايّات الحسينيين على ذلك من أجل ضمان دولة قوية، وهذه الترتيبات، وهو الحسين بن علي والذي وضع قاعدة قوية من أجل أن يواصل أتباعه على ذلك.



- حيث اعتمد الباي على مصدران أساسيان للمداخيل وهما:
- أملاكه الخاصة التي تصرف أحيانا في الأعمال العامة.
 - الجباية وبعناها الواسع.
- كما قسمت المملكة ا في عهد هذا الباي إلى أربع مناطق وهي: منطقة إفريقية، والكاف، والقيروان والجريد، وهذه المناطق كانت تجوبها المحلات لجمع الضرائب، وهذه المحلات نوعان:
- محلة الشتاء: التي تنتشر في الشمال الشرقي الذي يشمل أراضي ببنزرت وتونس، والوطن القبلي وتخرج في شهر نوفمبر- جانفي، كما تشمل أيضا سوسة والمنستير وصفاقس والأعراس باتجاه الجنوب وجربة وقفصة وغيرها.
 - محلة الصيف: التي تنتشر في الوسط الغربي والجنوب الغربي حتى الحدود الجزائرية التونسية، وهي تخرج في شهر جوان - جويلية- أوت، حيث تشمل أيضا ماطر وبرسق والكاف في اتجاه الغرب، وباجة أين يتوقف الباي في قصر باردوا ومنه تنطلق المحلة المكلفة بجمع الضرائب⁽⁷⁵⁾. وكل الضرائب التي تجمع من طرف المحلتين تسلم إلى قائد الدائرة التي يسلمها بدوره إلى ممثل الباي، كما أنه في مرحلة جمع الضرائب فإن المحلات تواجه بعض المشاكل في المناطق الجبلية التي تسكنها القبائل الرفضية لدفع الضريبة، مما يؤدي بالجنود إلى استخدام القوة ومحاصرة الجبال إلى غاية حصولهم على مبالغ مالية إما نقدا أو عينا⁽⁷⁶⁾.
- وكانت هذه الاداءات التي تطلبها الدولة مختلفة حسب كل منطقة، وهي متنوعة في طبيعتها ومقدارها وطريقة دفعها وهي ثلاثة أصناف، كما يلي:
- 1- عامة أو خاصة وهي تدرس الأداء الأصلي.
 - 2- عادية أو استثنائية وهي تدرس الأداءات الإضافية.
 - 3- مدفوعة عينا أو نقدا وهي تدرس الأداءات الظرفية⁽⁷⁷⁾.
- 1- الأداء الأصلي: هذا الأداء موجود منذ عهد الداوي عثمان حيث توجد ضريبة الخراج، وهي تمثل خروج المحلتين، ولكن أثناء تمرد علي باشا على عمه خرجت العديد من القبائل من دفع الجباية. وهذا الأداء موظف على الأملاك وعلى الرقاب، وكان بعض الأشخاص معفيين منه مثل قبائل دريد وفروعها كأولاد عرفة، ومناعة ورزق، لأنهم كانوا يوفرّون للسلطة الأغلبية الغالبة من الفرسان العرب -المزارقية- وفي أوقات الحرب ويعززون المحلات الدورية.



كما أجبرت تلك القبائل التي تمردت عن السلطة إلى دفع الأداء وخضعوا لجباية فاحشة عقابا لهم، وفي هذا الصدد نجد الوسلائية الذين إحتضنوا الأمير علي باشا أثناء الفترة الأولى من الحرب، اضطروا إلى دفع غرامة قدرها 40.000 ريال، وكذلك أولاد عيار الباشية، اضطروا إلا أن يوفوا ما عليهم ودفعوا غرامة قدرها 17.984 ريال، وكذلك ماجرهم أيضا من أنصار الباشية، أجبروا على دفع غرامة 9.841 ريال⁽⁷⁸⁾.

2- الأداءات الإضافية: هذه الأداءات تنطبق على الفلاحة والتجارة والصناعات التقليدية.

خضعت الفلاحة إلى ضرائب مباشرة مثل العشر حول المساحات الزراعية المنتجة للحبوب مثل -قمح شعير وذرة- أما الأشجار المثمرة فهي تخضع إلى القانون⁽⁷⁹⁾. والعشر هو أداء عقاري ويعرف بالصيفية نسبة إلى الصيف وفصل الحصاد، وكانت الجهات الخاضعة له واقعة في الشمال والوسط، والموظف عليهم الأداء هم البجاوة (باجة)، والأندلسيون ودريد، وأولاد عون، وأولاد سعيد، وجلاص، والسواسي وماجر، والفراشيش والهمامة، وفي عهد الباي علي باشا عمد إلى وضع قيمة موحدة للعشر وهي قفيز من القمح، وقفيز ونصف من الشعير هذا بالنسبة للرعايا أي عامة الناس، مقابل نصف قفيز من القمح وقفيز من الشعير للأتراك⁽⁸⁰⁾.

والقانون هو أداء مباشر يدفع نقدا، يوظف على الأشجار المثمرة مثل الزيتون والنخيل. وتغلب زراعة في منطقة الشمال، أي في بزررت والوطن القبلي ومن الساحل إلى صفاقس وسوسة والمنستير ومساكن وجمال وغيرها. كما وظف القانون على أشجار النخيل في الواحات وهو الإنتاج المهيأ الاستهلاك الكبير خصوصا في الجنوب، وموعودا للتصدير خاصة نحو مرسيليا وقرنة، وكذلك وظف القانون على الجريد وتوزر ونفطة ونفزة والهمامة⁽⁸¹⁾.

وبالإضافة إلى القانون والنظام المباشر في الأداء، نجد نظام المشتري، وهو أداء غير مباشر، وكان يوظف على المنتجين وخاصة الفلاحة وهو أداء يحتفظ فيه الملك بأولوية الشراء سواء مباشرة أو عن طريق أشخاص وسطاء وهم القيد أو الشيخ أو الوكيل، وأولوية الشراء هذه تخص قسما يحدده هو نفسه بالنظر إلى الطلب الأوروبي خاصة، والإنتاج الفلاحي المتعلق بالحبوب والزيتون والخرفان والسمن والملح، وذلك بسعر قار ومريح جدا قصد تسويقه إلى الخارج، وهذا النظام يحرم على الأوروبيين إمكانية تحديد السعر والكمية المراد شراؤها مع الفلاحين ومنتجين آخرين، وإخضاعهم إلى سياسة بايوية، أساسها التحكم في الأسعار ومراقبتها، وبالأخص الحبوب والزيتون⁽⁸²⁾.



وبهذه السياسة الحسنية في تسيير الأمور، قد تطورت التجارة بفعل الهدوء والأمن والاستقرار داخل الولاية، حيث كانت الجباية والاداءات تشمل الحرف والدكاكين التي كانت في المدينة وفرضت على الأسواق الريفية وهذا دليل على تعددها وموجودة في تونس وبنزرت وباجة وسوسة ونابل والقبروان، وسوق جربة الذي يدوم أربعة أيام، والقيمة التي تدفع في الجباية مرتبطة بعدد الأسواق⁽⁸³⁾. أما في مجال الصناعات التقليدية فمعظمها آتية من الريف مثل النسيج والحلفاء والسلاسل، ومثل الثياب المصنوعة من الصوف أو شعر الماعز أو السفاسر، حجاب النساء والحايك والبرنس، وهذه الصناعات تباع من طرف أولاد إيدير وجلاص، وكانت أغلبية قفصة والأفرشة وبرانس الوديان، وتوزر وحايك نفطة، هذه كلها يتعامل بها في الجباية بالإضافة إلى العطور والحري⁽⁸⁴⁾.

3- الأداءات الظرفية: وهي ذات الصبغة العدلية والجباية، وهي تحل محل الحكم الذي يصرح به الشرع أو القاضي أو الباي من أجل دفع مبلغ مبرئ للذمة أو مساوي له عينا، من أنواع الحيوانات مثل: الخيل والغنم والماعز، وكذلك على المتجاوزون للسلطة عن طريق مصادرة أملاكهم كليا لصالح الدولة⁽⁸⁵⁾.

وبهذا مثلت الجباية أهم مصدر لموارد الدولة فكانت تشمل كل الميادين، وهذا ما ساعد على رجوع النظام إلى الولاية وعودة التطور خاصة في الجانب الاقتصادي. ومن خلال كل هذه المعلومات التي تؤكد أن الباي حسين بن علي قد نجح في تهدئة البلاد، وتنظيم مالية الدولة، وإحداث إدارة حقيقية ونشر العدل، وهكذا قام ببناء قاعدة يتبعها خلفاء من بعده خاصة منهم حمودة باشا الذي زاد من توسيعها حتى أصبحت الولاية تمر بأحسن العهود والمعروف بالعصر الذهبي وتواصلت في ذلك التطور إلى غاية التدخلات الأجنبية.

وعلى غرار هذه المعلومات نجد بعض الباحثين الذين اهتموا بالبحث حول النظام الضريبي التونسي الحسيني، وحسب رأيهم أن هناك ضرائب عادية وضرائب غير عادية.

- الضرائب العادية: هي التي تدفعها الرعية على حسب مقدرتها دون ضغط من الدولة.
- الضرائب الغير العادية: فهي ضرائب متحولة ومتغيرة على حسب التبعية والضغط الذي تعاني منه الدولة، وعدالة الباي أو بطشه، وهي ضرائب تعود كلها إلى خزينة الدولة وإلى الباي، وجزء منها يقدم الى قبائل المخزن ورجال الأمحال⁽⁸⁶⁾.

هوامش:



الهوامش:

- ¹ - M.H.Cherif, Pouvoir et societe dans la Tunisie de H'usayn Bin'Ali(1705- 1740), Faculté des Lettres et sciences Humaines de Tunis, Publications de l'Universite de Tunis, T2 , 1986, p. 51-54.
- ² - حسين خوجة، ذيل بشائر أهل الايمان بفتوحات آل عثمان، تقديم وتحقيق الطاهر المعموري، الدار العربية للكتاب، تونس، 1975، ص36-37.
- ³ - عبد الجليل التميمي، الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية، زغوان، 1988، ج1-2، ص370.
- ⁴ - حمادي الساحلي، فصول في التاريخ والحضارة، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 1992، ص57.
- ⁵ - عبد الجليل التميمي، المصدر السابق، ص371.
- ⁶ - محمد مخلوف ، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ج2، المطبعة السلفية، القاهرة، 1350، ص 421 .
- ⁷ - M.H.Cherifs, Op.cit, T2, p. 55.
- ⁸ - عبد المجيد التركي " وثائق عن الهجرة الأندلسية الأخيرة إلى تونس"، حوليات الجامعة التونسية، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، العدد 4، 1967، ص35-36.
- ⁹ - ح ح عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، ط3، دار الكتب الشرقية، تونس، محرم 1373، ص135.
- ¹⁰ - ح ح عبد الوهاب، ورقات عن الحضارة العربية بإفريقيا التونسية، القسم 2-3، مكتبة المنار، تونس، 1966، ص 265.
- ¹¹ - أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009، ص80.
- ¹² - كمال السيد أبو مصطفى، محاضرات في تاريخ المغرب والأندلس، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2003، ص 226.
- ¹³ - بيرم محمد الخامس، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، القطر التونسي، ط2، مج2، تحقيق علي بن طاهر الشنوفي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، تونس، 1999، ص370.
- ¹⁴ - كمال السيد، المرجع السابق، ص227.
- ¹⁵ - نعي بها أسمر اللون. —أنظر: ح ح عبد الوهاب، ورقات....، ص274.
- ¹⁶ - M.H.Cherif, Op.cit, T2, p.36-40.
- ¹⁷ - IBID, p. 42.
- ¹⁸ - نفسه
- ¹⁹ - Andreas TUNGER-Zanetti, La Communication entre Tunis et Istanbul 1860-1913, Imprimer sur les presses de lavauzelle Graphic, l'Harmattan, 1996, p. 33-35.



- ²⁰ - محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تعريب محمد الشاوش ومحمد عجينة، دار سراس للنشر، تونس، 1980، ص 70.
- ²¹ - ح ح عبد الوهاب، ورقات...، ص 271.
- ²² - J. Henry Dunant, Notice sur la Régence de Tunis, Imprimerie de Jules-G Fick, Genève, 1858, P. 229--231.
- ²³ - ح ح عبد الوهاب، ورقات...، ص 275-276.
- ²⁴ - محمد العربي السنوسي "يهود تونس في بدايات نظام الحماية 1881-1911"، مجلة الحياة الثقافية، وزارة الثقافة والإعلام، تونس، ع 57، 1990، ص 57.
- ²⁵ - نفسه، ص 58-59.
- ²⁶ - J. Henry Dunant, Op.cit, P. 231.
- ²⁷ - محمد العربي السنوسي، المرجع السابق، ص 63.
- ²⁸ - J. Henry Dunant, Op.cit, P. 161.
- ²⁹ - ح ح عبد الوهاب، ورقات...، ص 272.
- ³⁰ - حسين خوجة، المصدر السابق، ص 37-38.
- ³¹ - Andreas TUNGER-Zanetti, Op.cit, P. 32.
- ³² - حمادي الساحلي، المرجع السابق، ص 59.
- ³³ - محمد بن عبد العزيز، الكتاب الباشي. تحقيق الشيخ محمد ماضور. الدار التونسية للنشر، 1970، ج 1، ص 12.
- ³⁴ - جميلة بينوس، تونس، دار الغرب الإسلامي، دار الجنوب للنشر والتوزيع، تونس، 1985، ص 37.
- ³⁵ - أرزقي شويتم، المرجع السابق، ص 98.
- ³⁶ - الهادي التيمومي، تاريخ تونس الاجتماعي 1881-1956م، ط 2، دار النشر محمد علي الحامي، تونس، 2001، ص 20.
- ³⁷ - M.H.Charif, Op.cit, T2, p. 56-57.
- ³⁸ - حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، تعريب محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 53.
- ³⁹ - J. Henry Dunant, Op.cit, P. 222.
- ⁴⁰ - IBID, P. 223.
- ⁴¹ - الهادي التيمومي، المرجع السابق، ص 21.
- ⁴² - M.H.Charif, Op.cit, T2, p. 51.
- ⁴³ - الهادي التيمومي، المرجع السابق، ص 21.
- ⁴⁴ - نفسه.



- ⁴⁵ - بيرم الخامس، المصدر السابق، ص 351-354.
- ⁴⁶ - أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 105.
- ⁴⁷ - جميلة بنوس، المرجع السابق، ص 37.
- ⁴⁸ - أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 08.
- ⁴⁹ - L. Valensi, Le Maghreb avant la praise d'Alger, Flammarion, Paris, 1969, P. 65.
- ⁵⁰ - أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 110-111.
- ⁵¹ - E. Pellissier, Description de la Régence de Tunis, 2^{ème} Edition, Edition Bouslama, Tunis, SD, P. 26.
- ⁵² - IBID, P. 29
- ⁵³ - IBID, P. 46.
- ⁵⁴ - Charles Cubisol, Notices Abregees sur la Regence de Tunis, Libraire-Commissionnaire, A Librairie L. Elmilik, Tunis, 1867, P. 11-14.
- ⁵⁵ - IBID, P.17.
- ⁵⁶ - Thomas Maggil, Nouveau Voyage À Tunis, C. L. F Panckoucke, Paris, 1815, P. 51-54.
- ⁵⁷ - M.H. Cherif, Op.cit, T2, P.26 .
- ⁵⁸ - IBID, P. 27.
- ⁵⁹ - ابن الخوجة، تاريخ معالم التوحيد في القديم والجديد، ط1، تحقيق وتقديم الجيلاني بن الحاج يحيى، حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 1985، ص 269.
- ⁶⁰ - أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 128.
- ⁶¹ - محمد عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الانجلوا المصرية، القاهرة، 1980، ج2، ص 899.
- ⁶² - محمد عبد الله عنان، نهاية الأندلس وتاريخ العرب المنتصرين، ط3، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1966، ص 282.
- ⁶³ - عبد الجليل التميمي، الدولة العثمانية وقضية الموريسكيين الأندلسيين، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية الموريسكية، زغوان، 1989، ص 60.
- ⁶⁴ - أحمد بن محمد المقري التلمساني، نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس، دار الكتاب، بيروت، 1988، ج4، ص 527-528.
- ⁶⁵ - أحمد بن أبي الضياف، إتخاف أهل الزمان بأخبار تونس وعهد الأمان، ج2، الدار التونسية للنشر، تونس، 1977، ص 35.
- ⁶⁶ - ح عبد الوهاب، ورفقات...، ص 274.
- ⁶⁷ - الهادي الشريف، المرجع السابق، ص 70.



- ⁶⁸ - عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، منشورات ANEP، الجزائر، 2007، ص34.
- ⁶⁹ - نفسه.
- ⁷⁰ - Paul Sebag, Histoire des Juifs de Tunis, Edition l'Harmattan, Paris, 1991, P. 83.
- ⁷¹ - عثمان خوجة، المصدر السابق، ص132.
- ⁷² - المطوي محمد لعروسي، السلطة الحفصية تاريخها السياسي ودورها في المغرب الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ص 734-735.
- ⁷³ - أرزقي شويتام، المرجع السابق ص215.
- ⁷⁴ - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص118.
- ⁷⁵ - المختار باي، حسين بن علي مؤسس الدولة الحسينية، ترجمة البشير بن سلامة، ط1، الاطلسية للنشر، مطبعة توب TOP، تونس، 2009، ص472.
- ⁷⁶ - نفسه، ص474.
- ⁷⁷ - نفسه، ص 478.
- ⁷⁸ - M. H. Cherif, Op.cit, T1, P.350.
- ⁷⁹ - Lucette (v), Fellahs Tunisiens, L'économie rurale et la vie des campagnes aux XVIIIe et XIXe siècles, Mouton, la Haye, 1977, P.351
- ⁸⁰ - IBID.
- ⁸¹ - المختار باي، المرجع السابق، ص 486-488.
- ⁸² - نفسه ، ص490.
- ⁸³ - نفسه، ص 493.
- ⁸⁴ - Lucette (v), Fellehs...., p. 211.
- ⁸⁵ - المختار باي، المرجع السابق، ص 516-517.
- ⁸⁶ - Abdelhamid Henia, Le Garid, 3^{eme} Série, Publications de l'Université de Tunis, Tunis, 1980, P. 230-231.